

## الفصل الثامن: دخل الأسرة ولمحة عن الفقر لدى اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Willy Egset

### مقدمة

يحلل هذا الفصل البيانات الخاصة بدخل الأسرة، قام بجمعها فريق مسح الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في سورية، حيث يتألف هذا الفصل من قسمين رئيسيين، الأول: دراسة وضع دخل الأسرة بشكل عام من خلال التركيز على المستويات الأساسية كبنية وتوزيع الدخل في المخيمات والتجمعات. أما القسم الثاني: فيقدم لنا لمحة موجزة عن الفقر الذي يعاني منه نفس هؤلاء السكان.

بالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية لا يتمتعون بالمواطنة السورية، إلا أنه تتوفر لهم النشاطات الاقتصادية بلا حدود في البلاد، كما أنهم مؤهلون للاستفادة من نفس الخدمات العامة التي يستفيد منها المواطنون السوريون (أرزت 1997:48) ويتوفر لهم العمل في القطاع العام دون أي تمييز بينهم وبين المواطنين السوريين.

تعتبر الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في سورية من قبل الأنزوا خدمات ملحقة أو متممة وليست عوضاً عن الخدمات العامة. ومن جهة أخرى، يعتبر اللاجئون الفلسطينيون في سورية أقارب جدد ويحتفظون بمجموعة وثنائق شخصية لتعريفهم، حيث يستمر هذا الواقع التاريخي بالتأثير على وضع مجتمع اللاجئين الفلسطينيين ونشاطهم الاجتماعي والاقتصادي بالرغم من أنه قد ولد حوالي (90%) منهم اليوم في سورية، إلا أنه لا تتوفر بيانات ملائمة لإجراء مقارنة بين مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين مقابل الأفراد من غير الفلسطينيين أو اقتصاد الأسر غير المقيمة في المخيمات. وبدلاً من ذلك يتم إجراء المقارنة حول بعض المؤشرات الأساسية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات الأردن ولبنان (وتجمعاتها) حيث أن هناك المزيد من مواد المقارنة حول السكان اللاجئين المقيمين في لبنان والأردن والضفة الغربية وغزة في دراسة Egset 2003.

وكجزء اقتصادي مندمج اقتصادياً بالسكان السوريين، يتأثر اقتصاد الأسر من اللاجئين الفلسطينيين كثيراً بالخصائص العامة للاقتصاد الوطني السوري أكثر مما يتأثر بالظروف الخاصة باللاجئين كمجموعة.

إن نظام الاقتصاد السوري الرسمي هو نظام اشتراكي منذ قيام ثورة الثامن من آذار عام 1963. كما أنه تطبيق محلي يتبع نماذج مألوفة لدى الدول الأخرى في المنطقة، حيث يوصف باستيراد المنتجات الصناعية البديلة، وملكية عامة لأكبر المؤسسات الصناعية والزراعية، وقطاع خدمات خاص في المدن والمناطق الحضرية إلى جانب قطاع زراعي صغير خاص في الريف.

كما أن سورية لا تزال تدعم نظام مكثف للمستهلك (والمنتج) إزاء تقديم العون المالي أو خدمات عامة مجانية أو رخيصة الثمن في مجال الخدمات الصحية والتعليمية. (Hinnebusch 1997:261) منذ أوائل الثمانينات، أدى انخفاض أسعار النفط (وبالتالي انخفاض ريعها الخارجي). وتدني فعالية النشاط الصناعي، ومؤخراً الصدمة التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفييتي، مما أدى إلى الضغط لإجراء برنامج للإصلاح. ومع ذلك فإنه إلى الآن، لم تغير الإصلاحات البنيوية الحديثة من الثوابت الوطنية والقومية لنظام الحكم في سورية المعتمد على التعددية السياسية والاقتصادية.

#### يعوض الدخل المتدني جزئياً بأسعار متدنية مقارنة مع الدول المجاورة

من بين مجموعة الدول المضيفة الرئيسية للاجئين الفلسطينيين تعتبر سورية ذات الأدنى مستوى دخل وطني، حيث قدر الدخل الوطني الإجمالي بـ 970 دولار أمريكي لكل فرد عام 1999 (انظر الجدول 1). وهذا الرقم ربع الرقم الخاص بالدخل الوطني الإجمالي اللبناني وأكثر بقليل من نصف الدخل الإجمالي الأردني، وبقياس هذه المؤشرات الاقتصادية الوطنية الواسعة النطاق تبين أن سورية هي إحدى أفقر الدول في المنطقة العربية بدخل وطني إجمالي أقل من نصف المعدل الوسطي للدخل في المنطقة. ولكن تعتبر اليمن وموريتانيا فقط بين الدول العربية ذات دخل وطني أدنى مستوى، ومن خلال ترتيب عالمي لـ 206 دول تبعاً للدخل الوطني الإجمالي لكل فرد، تأتي سورية في المرتبة 135.

تتغير هذه الصورة الإقليمية بشكل كبير عندما نحدد الدخل الوطني لكل فرد حسب التكاليف المحلية. وبمقارنة نتيجة الدخل المعبر عنها بالتعادل في القوة الشرائية فإن الدخل السوري والأردني يميلان إلى التقارب ومنتقل الفجوة، مقارنة مع لبنان (العمود 2 في الجدول 1)<sup>1</sup>. بالرغم من وجود احتمال كبير للخطأ إزاء خط التعادل في القوة الشرائية الدولية، إلا أن الأسعار المتعدية ذات تأثير على الأنظمة الاقتصادية الرسمية للبلاد.

جدول رقم (1): مستويات الدخل القومي للدول التي يعيش فيها الفلسطينيون

الدولة	الدخل القومي للفرد (\$) 1999	الدخل القومي للفرد (\$) المعدل بتقوية القوة الشرائية الدولية (PPP) 1999
سورية	970	3 450
لبنان 1997	3 700	6090
الأردن	1 630	3 880
الضفة والقطاع	1 780	n.a.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2 060	5 000
دول منخفضة الدخل	420	1 870
دول متوسطة الدخل	1 980	4 250

المصدر: WDI 2001: Table 1.1.

هل الدخل في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في سورية أدنى أو أعلى من الدخل في الدول المضيفة الأخرى؟ سؤال تجيب عنه البيانات

بما أن الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في جميع الدول المضيفة، يكسبون دخلهم جراء عملهم في أسواق العمل الوطنية، يتوقع المرء أن تتعكس مستويات دخلهم الخاص على مستويات الدخل السائد في دول اللجوء.

<sup>1</sup> ساوي القوة الشرائية (PPP) يظهر سعر صرف الدولارات الأمريكية للسلع في الاقتصاد المحلي. على سبيل المثال، يساوي معدل دخل الفرد السوري السنوي USD 970 تقريبا وبأسعار الصرف السورية الرسمية فإن هذا المبلغ إذا صرف على السلع والخدمات في السوق السورية المحلية فإنه يعادل صرف مبلغ (3,450) دولار إذا صرفت على نفس تلك السلع أو الخدمات في السوق الأمريكية. الاختلاف، طبق برنامج المقارنة الدولي (WDI 2001: جدول 1.1).

ومع الأخذ بعين الاعتبار القيود العديدة المفروضة على عمل الفلسطينيين في لبنان (انظر اغست 2002)، فلا بدّ من أن نتوقع أن تكون العلاقة بين دخل اللاجئين والدخل الوطني أضعف من لبنان.

تؤكد هذه التوقعات، الأرقام الخاصة بدخل الأسرة السنوي لدى أسر المخيمات في الدول المضيفة الأربعة كما هو مبين في (الجدول 2)<sup>2</sup>.

إن دخل الأسرة السنوي الذي تكسبه الأسر اللاجئة في سورية يبلغ 2186 دولار أمريكي مقارنة مع 3577 دولار أمريكي في مخيمات الأردن، يماثل تماماً الاختلاف في أرقام الاقتصاد الوطني الإجمالي في البلدين، كما ذكر في (الجدول 1)، حيث يظهر الرقمين أن مستوى الدخل السوري حوالي (60%) من مستوى الدخل الأردني. بينما يبلغ الدخل الوطني الإجمالي اللبناني في (الجدول 1) أربعة أضعاف الدخل الوطني الإجمالي السوري تقريباً وأكثر من ضعف الدخل الأردني، غير أن الدخل الأسري في المخيمات والتجمعات في لبنان أقل تشابهاً مع دخل اللاجئين في مخيمات الأردن وعلى غرار ذلك، نجد أن مستويات الدخل الإجمالي في الضفة الغربية وغزة أكبر من مستويات الدخل في الأردن وسورية، إلا أنها دون مستوى الدخل اللبناني (الجدول 1)، ومع ذلك فإن نفقات مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وغزة ذات نسبة أعلى من الدخل في أي منطقة أخرى (الجدول 2)<sup>3</sup>.

إن الدخل السنوي لأسر اللاجئين الفلسطينيين في سورية أدنى بكثير مقارنة مع لبنان والأردن، وبتطبيق معامل التعادل في القوة الشرائية PPP (الجدول 2)، نلاحظ أن الدخل الفردي للاجئين في سورية يتجاوز فعلياً الدخل الفردي للاجئين في الأردن ولبنان. وتنعكس هذه النتيجة على وضع

<sup>2</sup> لعدة أسباب، معدل دخل الفرد ذكر في جدول 2 ليس مقارنة إلى أرقام الدخل القومي الإجمالي. سبب رئيسي واحد ذلك أن قيمة النفقات العامة (ومثال على ذلك: - تعليم وخدمات صحية) لم تحتسب ضمن تقديرات دخل الأسرة

<sup>3</sup> لاحظ أن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 'حول بيانات الأسرة الإقتصادية في الضفة الغربية وغزة مستندة على الإستهلاك بدلا من بيانات الدخل، التي استعملت في مسح فافو في المخيمات والتجمعات في لبنان وسوريا الأردن. يعتبر الكثير من بيانات الإستهلاك أكثر دقة من بيانات الدخل إذا كانت بيانات الإستهلاك جمعت بشكل صحيح. في أكثر حالات المقارنة بين الإستهلاك الأسري ودخل الأسرة تبين أن تقديرات الإستهلاك أعلى من الدخل بحدود الـ 20-30 بالمائة في نفس المسوح (McKay 2000:96).

لللاجئين الملائم نسبياً في سورية والتأثير القوي لضبط مستوى الأسعار. مرة ثانية ينبغي تفسير ضبط التعادل في القوة الشرائية PPP بحذر، لأنها تتضمن كثيراً من الأخطاء حيث أن مسوح الأسعار الدولية تطبق فقط من خلال فترات فاصلة طويلة وليس في كل الدول. إضافة إلى ذلك، إن أسعار السلع والخدمات المقدمة من الأنروا أدنى سعراً في المخيمات مما هي عليه خارج المخيمات في جميع الدول الأربعة التي تتم المقارنة فيما بينها. إن مزيد من ضوابط تشابه الأسعار في جميع الدول الأربعة سيخفض من ضبط الدخل العالي في المخيمات والتجمعات في سورية والمتعلق بنفس سكان المخيمات في الدول الثلاثة الأخرى.

جدول رقم (2) متوسط الدخل السنوي للأسرة والفرد ودخل الفرد السنوي المصحح بمعامل القوة الشرائية الدولية للفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في سورية ولبنان والأردن والضفة والقطاع

المنطقة	سنة المسح	الدخل السنوي للأسرة/مفردة (\$) )	الدخل السنوي للفرد (\$) )	الدخل السنوي للفرد المصحح بمعامل القوة الشرائية	عدد الأسر غير المرجح
مخيمات وتجمعات سورية <sup>1</sup>	2001	2 186	456	1 622	4 887
مخيمات وتجمعات لبنان <sup>2</sup>	1999	3 686	794	1 444	3 391
مخيمات الأردن <sup>3</sup>	1999	3 577	616	1 357	2 483
مخيمات الضفة الغربية <sup>4</sup>	1998	4 907	-	-	124
مخيمات القطاع <sup>4</sup>	1998	4 206	-	-	340

- 1- الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في سورية
- 2- الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان
- 3- مسح الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله (مسح الإنفاق والاستهلاك)

إن الدخل في دمشق وغيرها من المناطق الحضرية أعلى من أي مكان آخر

نجد اختلافاً مميزاً في الدخل المحلي بين المناطق الحضرية والريفية. وفي نموذج مألوف لدى كل الدول المتطورة تقريباً، فإن الدخل في مناطق الريف ينخفض عن الدخل في المناطق الحضرية كما هو في (الجدول 3).

قد يؤدي عدم تقدير قيمة الاستهلاك الخاص بالإنتاج الغذائي الذاتي إلى تفاقم الاختلاف في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية. ولدى هؤلاء السكان تتمركز الزراعة بشكل رئيسي في الجنوب. حيث يكون الدخل أعلى نسبة من المعدل الوسطي الإجمالي، كما أنه من المحتمل أن يكون اختلاف الأجور (ضمن أو عبر قطاعات العمل) ذات تفسير معقول جداً.

تتوفر العديد من الوظائف ذات الرواتب المرتفعة في المناطق الحضرية ، لاسيما العاصمة، بما فيها وظائف ذات مهارات عالية لدى الإدارة العامة والخدمات العامة ولدى بعض أنواع المهن الحرة.

وبالنسبة للأسر الفلسطينية في التجمعات، فإن نسبة الدخل فيها أعلى بكثير من الدخل في مخيمات اللاجئين باستثناء مخيم اليرموك الواقع وسط مدينة دمشق.

جدول رقم (3): الدخل السنوي للأسرة والفرد في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، حسب بعض المتغيرات

المنطقة	الدخل الأسري السنوي (ل.س.)	الدخل الأسرة السنوي (دولار)	الدخل الفرد السنوي (ل.س.)	الدخل الفرد السنوي (دولار)	عدد أسر المسح غير المرجح
حضر	119221	2283	25822	494	3050
ريف	105 613	2022	20400	390	1837
مخيم اليرموك	122 620	2348	26753	512	1632
المخيمات الأخرى	103795	1988	20571	393	2682
التجمعات	124711	2388	25729	493	573
مدينة دمشق	121915	2335	26673	511	1774
ريف دمشق	101911	1952	19697	376	958
الشمال	110161	2110	22537	432	684
الغرب	108336	2075	23525	450	982
الجنوب	122041	2337	21026	403	489
المجموع	114173	2186	23810	456	4887

عدد العاملين وغير العاملين لدى الأسرة هو العامل المحدد لدخل الفرد

ترتبط بعض المناطق سلباً بدخل الأسرة عندما تأخذ بعين الاعتبار كذلك المتغيرات الأخرى بنموذج الانحدار البسيط والذي يتضمن المنطقة، العمر، الجنس والتعليم لرب الأسرة، وعدد الأقارب في الخارج، وحجم الأسرة ونسبة المستغلين في الأسرة (الجدول 4)، يظهر الانحدار (بمستوى معنوية 0.05) تأثير سلبي بالرغم من أنه ضعيف على الدخل المتعلق بمناطق الشمال وريف دمشق مقارنة مع مدينة دمشق.

يعتبر وضع عدد العاملين في الأسرة من أهم المتغيرات، حيث أن زيادة عدد الأفراد العاملين مقارنة بعدد أفراد الأسرة، ترتبط بزيادة كبيرة جداً في دخل كل فرد مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الأسرة، كما أن هناك تأثير كبير يرتبط كذلك بالمستوى التعليمي لأي فرد عامل (صفر إذا لم يتواجد أفراد عاملين).

تأثيراً إيجابياً صغيراً واحداً فقط يرتبط بوجود أقارب في الخارج.

إن مقارنة النتيجة الناجمة عن الدراسات الخاصة بمخيمات اللاجئين ( والتجمعات) في لبنان والأردن، يستنتج منها أن الأقارب في الخارج لا يساهمون كثيراً في دخل الأسرة بشكل عام، بل إنهم يساهمون عندما ينقطع دخل الأسرة الدائم. (Egset 2003a).

أخيراً من الملاحظ أن جنس رب الأسرة ليس له تأثير مستقل على دخل كل فرد. يتم شرح وضع هذه المجموعة من أرباب الأسر من الإناث بالتفصيل في قسم الفقر لاحقاً.

جدول رقم (4): الانحدار على دخل الفرد وجميع الأسر

الخطأ المعياري للتقدير	العمل: المصحح لمربع معامل الانحدار	مربع معامل الانحدار	معامل الانحدار	المتغيرات
0.61	0.32	0.32	0.57	
المعقولة	معامل t	معاملات الانحدار		
		الخطأ المعياري	معامل بيتا	
0.00	165.25	0.06	9.72	(الثابت)
0.00	12.17	0.07	0.84	نسبة العاملين في الأسرة
0.00	-21.10	0.01	-0.11	حجم الأسرة
0.01	2.80	0.00	0.01	عدد الأقارب في الخارج
0.24	1.18	0.04	0.04	جنس رب الأسرة
0.00	4.05	0.00	0.00	عمر رب الأسرة
0.80	0.25	0.06	0.01	الجنوب
0.27	-1.11	0.04	-0.04	الغرب
0.04	-2.05	0.04	-0.08	الشمال
0.01	-2.78	0.04	-0.10	مدينة دمشق
0.00	15.09	0.01	0.12	المستوى التعليمي للأفراد المشتغلين في الأسرة
<b>المتغير المرتبط: دخل الفرد المرجح</b>				

كل متغيرات غير الفئات داخلة كمتغيرات وهمية، ماعدا التعليم العالي لأي فرد مشتغل، الذي هو متضمن في الشكل الأساسي بقيم صفر إلى ستة.

## يرتبط الدخل الأعلى بالعمل لدى القطاع الخاص

وفي نموذج تجريبي، تم استثناء نسبة قليلة من الأسر (13%) التي لا يوجد فيها أفراد عاملون، وذلك من أجل دراسة تأثير علاقة قطاعات محدودة في الأسرة (الجدول 5). ويتضمن النموذج التجريبي مجموع أفراد الأسرة العاملين على التوالي في القطاعين العام والخاص، ولدى المنظمات الفلسطينية والاجتماعية المختلفة والتي تسمى المنظمات الشعبية، ولأن هذا النموذج يشمل فقط الأسر التي تضم أفراد عاملين، فإن الأثر تخدم القطاعات الأخرى، وقد تم تضمين نسبة الإعالة لضبط أعباء إعالة الأسرة بدلاً من نسبة عدد أفراد الأسرة العاملين. تظهر النتائج وجود علاقة بين أفراد الأسرة العاملين في القطاع الخاص وزيادة دخل الأسرة أكبر من العلاقة لدى الأسر التي يعمل أحد أفرادها في القطاع العام، وذلك عندما نأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي للعاملين.

وإذا لم نأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي، فإن الوضع معاكس، وذلك بسبب المستوى التعليمي الأعلى لدى العاملين في القطاع العام.

وبغض النظر عن نوع القطاع، فإن المستوى التعليمي لأفراد الأسرة العاملين له التأثير الأقوى على دخل الأسرة.



جدول رقم (5): انحدار دخل الفرد والأسرة التي لديها أفراد مشغولين

المتغيرات	الانحدار	مربع الانحدار	مربع الانحدار المصحح	الخطأ المعياري للتقدير	معاملات الانحدار	
					معامل بيتا	الخطأ المعياري
(ثابت)	9.97	0.07	139.93	0.58		
حجم الأسرة	-0.14	0.01	-22.26			
نسبة الإعالة	-0.25	0.06	-4.05			
عدد الأقارب في الخارج	0.01	0.00	1.49			
جنس رب الأسرة	-0.07	0.04	-1.49			
عمر رب الأسرة	0.00	0.00	2.67			
الجنوب	0.03	0.06	0.62			
الغرب	-0.06	0.04	-1.55			
الشمال	-0.08	0.04	-1.95			
ريف دمشق	-0.05	0.04	-1.32			
المنظمات الشعبية	0.01	0.03	0.34			
القطاع العام	0.11	0.02	5.29			
القطاع الخاص	0.14	0.02	8.48			
أعلى مستوى تعليمي لأفراد الأسرة المشغولين	0.15	0.01	18.22			

المتغير المعتمد: دخل الفرد المرجح

تعتمد (84%) من الأسر بشكل رئيسي على مردود دخل العمل

ولكن النصف تقريباً يتلقون تحويلات مالية من نوع ما

تلقت ثلاثة أرباع الأسر نوع ما من الدخل المأجور في العام الذي سبق المسح، وهو عدد أكبر بقليل من الدخل المماثل لدى مخيمات الأردن ولبنان (Egset 2002)، كما تلقت الثلث من الأسر نوع من الدخل من المهن الحرة وبنسبة أكبر في المناطق الحضرية من المناطق الريفية، وبنسبة أعلى لدى فئات الدخل المرتفع من فئات الدخل الأدنى. تتلقى حوالي نصف الأسر تقريباً دخل محوّل من نوع معين، ولكن الأكثر شيوعاً هو التحويلات المالية الأسرية الخاصة. (الجدول 8). إن هذه النسبة المئوية متشابهة جداً للنسبة في مخيمات الأردن ولبنان.

جدول رقم (6): النسبة المئوية للأسر التي لديها دخل، وحسب مصادر الدخل وبعض الخصائص

الخصائص	المجموع	حضر		مكان الإقامة			كميات الدخل				
		ريف	حضر	مجموع	مخيمات أخرى	التجمعات	أقل من 20%	الثاني 20%	الثالث 20%	الرابع 20%	المالي 20%
الأجور	74	81	71	70	79	74	48	74	82	84	85
العمالون لحسابهم	35	29	39	40	30	38	27	26	37	38	48
التحويلات	46	45	47	46	44	52	59	44	45	41	42
من الملك	6	4	7	7	5	5	2	2	4	7	15
أخرى	13	16	11	11	14	15	8	10	16	13	16
العدد غير المرجح	4887	1837	3050	1632	2682	573	963	979	966	1007	972

قلة من الأسر لديهم تحويلات مالية كمصدر رئيسي للدخل.

وفي حين أن العديد يتلقون تحويلات مالية، إلا أن نسبة (13%) فقط من الأسر التي تتلقى تحويلات مالية كأكثر مصدر للدخل لهم، حيث أنها ذات نسبة أصغر إلى حد ما من النسبة في المخيمات في الأردن (19%) ولبنان (18%). إن الدخول من الأجور النظامية هي أهم مصادر الدخل، يليها الدخل من المهن الحرة. و(الجدول 7) يشير إلى أن (84%) من الأسر تحصل دخلها من الأجور والرواتب والعمل للحساب الخاص.

جدول رقم (7): التوزيع النسبي للأسر، حسب مصادر الدخل الرئيسية وفئات الدخل

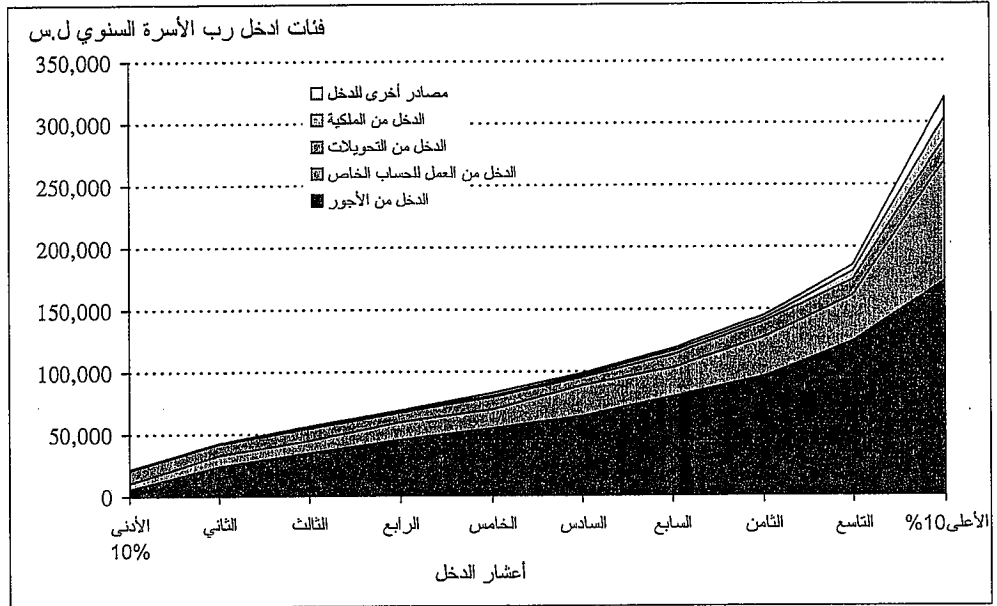
مصادر الدخل الرئيسية	المجموع	حضر		مكان الإقامة			فئات الدخل				
		ريف	حضر	مجموع	مخيمات أخرى	التجمعات	أقل من 20%	الثاني 20%	الثالث 20%	الرابع 20%	الأعلى 20%
الأجور والرواتب	63	72	57	56	70	62	41	66	71	71	66
العمل للحساب الخاص	21	15	25	25	16	24	21	19	21	21	23
التحويلات	13	10	14	15	11	11	36	12	6	6	4
الملكية ومصادر أخرى	4	3	4	4	3	3	3	3	3	3	7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
عدد الأسر غير المرجح	4887	1837	3050	1632	2682	573	963	979	966	1007	972

## مردود الدخل من العمل للحساب الخاص أهم مردود لدى فئة الدخل الأعلى

تتخفص حصة الدخل المقدمة عبر التحويلات المالية من فئة الدخل الأدنى إلى فئة الدخل الأعلى بينما تزداد حصة الدخل من الأجور بسبب ذلك (الشكل 1). يبقى إسهام العمل للحساب الخاص ثابتاً تقريباً.

من بين (10%) من الأسر ذات الدخل الأدنى، تسهم التحويلات المالية بنسبة (48%) من مجمل الدخل، وينخفض إسهام التحويل المالي إلى حوالي (20%) من الأعشار الثانية والثالثة والرابعة، حيث يبقى حوالي (10%) بدءاً من تلك النقطة وإلى الأعلى وعلى غرار ذلك، نجد أن الأجور تسهم بنسبة (26%) فقط في أدنى عشر تزداد إلى (60%) في العشر الثاني والثالث، حيث ترتفع إلى حوالي 66 في الأعشار الأعلى. وليس هناك أي استثناء عن هذا الاتجاه، كما أن أهمية الدخل من العمل للحساب الخاص تكمن في أعلى الأعشار أكثر من أهميتها من أدنى الأعشار وعلى حساب الدخل من الأجور والرواتب.

شكل رقم (1): تركيب دخول الأسر، حسب الأعشار



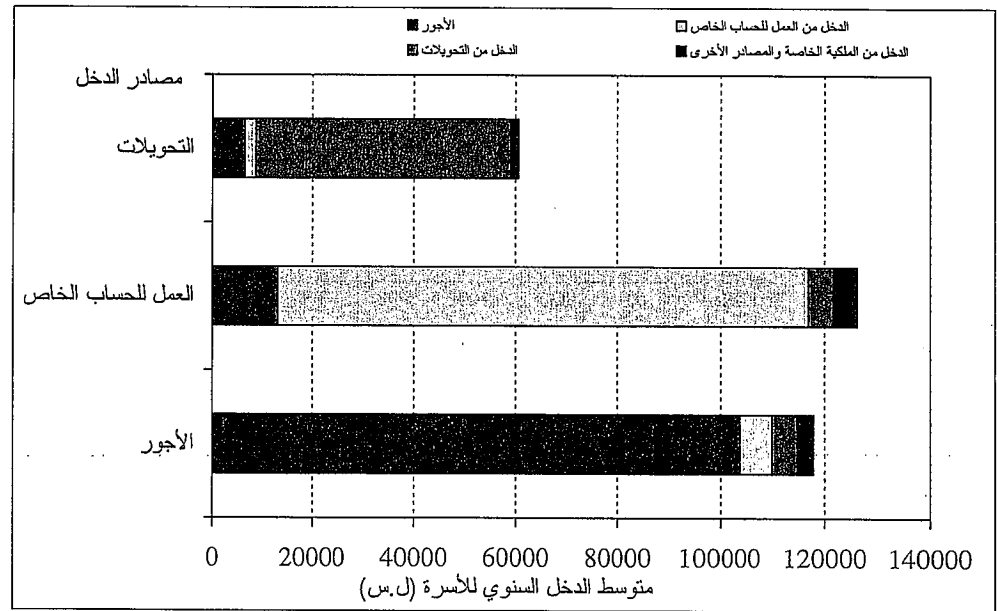
إن متوسط الدخل أعلى نسبة لدى أولئك الذين يعتمدون العمل لحسابهم الخاص وأصحاب العمل

وكما يظهر (الشكل 1) أعلى حصة من دخل العاملين لحسابهم لدى أعلى عشر للدخل مقارنة مع أدنى عشر.

يبدو أن متوسط الدخل للأسر التي تعتمد بشكل رئيسي على دخل العمل للحساب الخاص أعلى نسبة من دخل الأسر التي تعتمد على دخل الأجر، إلا أن تفاوت الدخل لدى هذه الفئة ذو نسبة عالية: وباستخدام الوسيط بدلاً من الوسط الحسابي، يستنتج المرء أن مستوى الدخل متشابه لدى الفئتين.

يصل دخل الأسرة التي تعتمد على التحويل المالي إلى حوالي نصف دخل الفئتين الأخرين ولكن بما أن فئة الأسر المعتمدة على التحويل المالي هي تقريباً من مسنين يقيمون لدى أسر صغيرة إلى حد ما، فإن استخدام معيار دخل الفرد بدلاً من دخل الأسرة يخفف من الاختلاف الكبير بين فئة الأسر المعتمدة على التحويل المالي والفئات الأخرى.

شكل رقم (2): مستويات الدخل وتركيبها، حسب مصادر الدخل. (n=4714)



## المساعدة الخاصة هي أهم مصدر للتحويلات المالية

إن غالبية التحويلات المالية المرسلة للأسر تأتي من مصادر خاصة بغض النظر عن مستوى الدخل. تتضمن التحويلات المالية الخاصة مساعدات نقدية أم عينية من الأقارب والأصدقاء من داخل أو خارج البلاد، حيث تسهم التحويلات المالية من الخارج بنسبة (59%) من مجمل التحويلات وتسهم التحويلات المالية الخاصة بـ (50%) أو أكثر من مجمل الدخل.

إن ثاني أكبر التحويلات (تشمل الإعانات) هي تلك المبالغ المقدمة من قبل الأتروا والتي تسهم بمبلغ مماثل حوالي 2.500 ليرة سورية (48 دولار) في العام للأسر التي صنفت على أنها حالات صعبة حسب تصنيف الدخل<sup>4</sup>، وبما أن مساعدات الأتروا تسهم بحصة من الدخل لدى فئات الدخل الأدنى أكبر نسبياً من الدخل لدى فئات الدخل الأعلى، فإن القيمة المطلقة للمبلغ المحول هي نفسها تقريباً. يشير (الجدول 8) إلى أن مقدار المبلغ المحول من أحد أفراد الأسرة إلى الأسر ذوي الدخل العالي (الفئة العليا من الدخل) تقارب ثلاثة أضعاف المبلغ المحول من أفراد الأسرة إلى الأسر ذوي الدخل المتدني (ذوي 20% من أقل دخل).

جدول رقم (8): التوزيع النسبي للأسر التي لها مصدر دخل من التحويلات، حسب تركيب الدخل ونوع التحويلات (ل.س)

فئات الدخل للأسر:		فئات الدخل للأسر:		فئات الدخل للأسر:		فئات الدخل للأسر:		فئات الدخل للأسر:		نوع التحويلات
الأعلى من 20%		الرابع 20%		الثالث 20%		الثاني 20%		أقل من 20%		
من %	التحويلات	من %	التحويلات	من %	التحويلات	من %	التحويلات	من %	التحويلات	
57	8703	55	6314	50	4256	55	4836	55	5373	تحويلات خاصة
21	3143	25	2880	19	1640	17	1546	12	1194	تحويلات من أفراد الأسرة
18	2695	19	2132	29	2451	27	2356	30	2978	مساعدات الأتروا
4	605	2	190	1	91	1	111	3	293	تحويلات ومساعدات أخرى
100	15145		11516	100	8438	100	8848	100	9840	مجموع التحويلات والمساعدات
	6		9		9		14		30	% فئة هذه التحويلات من الدخل

1 دولار يعادل 52 ل.س

<sup>4</sup> طبقاً للأتروا فإن 6.5 بالمائة من أسر اللاجئين كانت تتطوي تحت حالات صعبة خاصة في برنامج عام 2002. كل أسرة تستلم 40 دولاراً نقداً بالإضافة إلى 60 دولار كدعم عيني. وهذه الـ 6.5 بالمائة من الأسر تمثل 8948 أسرة تضم 26233 فرداً.

## أدنى تفاوت في المخيمات والتجمعات في سورية مقارنة مع الأردن ولبنان

في الأقسام الأولى من هذا الفصل، وصف الاقتصاد السوري بأنه ذو اتجاه عربي اشتراكي تقليدي، يندمج فيه اللاجئون الفلسطينيون حيث يتأثرون بنظام الاقتصاد الواسع النطاق أسوة بالمواطنين السوريين. وإزاء هذه الخلفية، فليس من المفاجئ أن نجد أعلى مستوى من المساواة في المخيمات (والتجمعات) في سورية مقارنة مع مخيمات الأردن ولبنان ومستوى الأرقام الوطنية للبلاد.

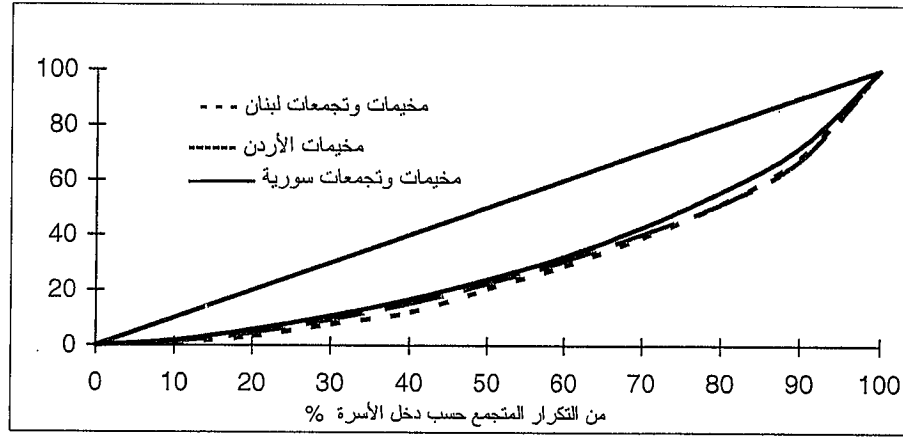
قد لا يظهر الاختلاف كبيراً إذا نظرنا لتوزيع الدخل تبعاً لفئات الدخل (الجدول 9). فعلى سبيل المثال (10%) من الأسر في فئات الدخل الأدنى يتلقون (1.8%) من مجمل الدخل في المخيمات في سورية مقارنة مع (1.4%) في مخيمات الأردن و(0.9%) في مخيمات لبنان (والتجمعات). وتوضيح هذه الأرقام الوطنية في الأردن بأن أدنى عشر يتلقى (2.4%) ومن حيث النهاية المعاكسة للنظام الدرجي نجد أن حصة مجمل الدخل الذي يتلقاه (10%) من الأسر ذات نسبة الدخل الأعلى في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في سورية أدنى بـ (4-5%) من المخيمات في كل من الأردن ولبنان.

جدول رقم (9): توزيع دخل الأسرة ومعامل جيني في سورية والأردن ولبنان

معامل جيني	الأعلى %10	الأعلى %20	الرابع %20	ثالث %20	ثاني %20	الأدنى %20	الأدنى %10	المخيمات الفلسطينية
0.37	28.1	44.2	23.6	15.5	11	5.8	1.8	مخيمات وتجمعات سورية
0.46	32.7	48.7	20.7	15.4	10.7	4.5	1.4	مخيمات الأردن
0.43	34.7	50.1	20.3	13.9	9.8	5.9	2.4	الأردن
0.48	31.8	48.7	22.4	16.9	8.5	3.4	0.9	مخيمات وتجمعات لبنان
0.44	-	-	-	-	-	-	-	لبنان

إلا أنه فيما يبدو أن الاختلافات البسيطة متناغمة عبر التوزيع كما هي في منحنى لورنس، حيث تؤدي إلى أدنى معامل Gini في مخيمات سورية مقارنة مع جميع المناطق الأخرى. وكما سنرى قريباً، فإن التفاوت ذو المستوى المتدني نسبياً وتوحده مع عوامل ضبط التعادل في القوة الشرائية، الذي تم شرحه في بداية هذا الفصل، يؤدي إلى نسب متدنية من الدخل والفقير في المخيمات والتجمعات في سورية مقارنة مع الأردن ولبنان.

شكل رقم (3): منحى لورنس، مخيمات وتجمعات سورية ولبنان والأردنى



نجد أن الفقر المدقع أقل انتشاراً وأقل شدة في المخيمات في سورية مقارنة مع الأردن ولبنان

لمحة موجزة عن الفقر المبني على أساس 1 و2 دولار أمريكي في اليوم لتعادل خط الفقر ومعدلة حسب القوة الشرائية.

وفي الأقسام المتبقية من هذا الفصل، يبتعد تركيزنا عن وصف الدخل العام في المخيمات اتجاه تحليل مدى درجة وطبيعة الفقر، وسنعرف الفقر بـ فقر الدخل من خلال استخدام تصنيفنا للفقر المدقع أي 2 و1 دولار أمريكي في اليوم لكل فرد، والتصنيف الراجح استخدامه لدى إحصاءات الفقر الدولية وضبطه مقابل الأسعار المحلية تبعاً للتبادل في قوة الشراء الصادر عن البنك الدولي.

إن معايير الفقر المستخدمة هي مؤشر الحساب الرئيسي، نسبة لفجوة G ومؤشر فجوة الفقر PG. وبما أنه لدينا خطي فقر، خط أدنى وخط أعلى، فإن النسبة التي تقع دون الخط الأدنى (يسمى بـ الفقر المدقع).

والنسبة التي تقع دون الخط الأعلى (تسمى بـ الفقر).

مؤشر الحساب الرئيسي هو نسبة الأسر (أو الأفراد عندما نحدددهم) التي يكون دخلها أو استهلاكها دون خط فقر معين. نسبة الفجوة هي معدل النقص عن خط الفقر ويعبر عنه بنسبة مئوية من خط الفقر (صفر لدى أولئك الذين يقعون عند خط الفقر تماماً و100 لدى أولئك ذوي الدخل صفر).

أخيراً إن مؤشر فجوة الفقر هو حصيلة مؤشر الحساب الرئيسي ومعدل الفجوة، بحيث يقدم لنا معيار يجمع عمق ونسبة الفقر، وقد تم حساب نسبة الفجوة وفجوة الفقر للفقر فقط وليس لذوي الفقر المدقع.

تقدم اللوحة الموجزة عن الفقر أدناه نوعين من المعلومات:

أولاً- تحدد نسبة الفقر لكل مجموعة ثانوية وفقاً لخصائص ذات خلفيات متنوعة، فعلى سبيل

المثال: كم عدد الفقراء من أرباب الأسر الإناث مقابل الذكور؟

ثانياً- تظهر اللوحة الموجزة عن الفقر نسبة هذه الخصائص لدى المجموعات الثانوية المحددة

وفقاً لحالة فقرهم. فعلى سبيل المثال: كم عدد جميع الأسر الفقيرة التي رب الأسرة

فيها أنثى؟

وهي مدونة في الجدول لاحقاً باعتبارها تخدم الفقر ومفيدة خاصة للتنبؤ بتأثير برامج الحد من الفقر في تخفيض مجمل حالات الفقر.

### الفقر أقل انتشاراً وأقل عمقاً في سورية مع الأردن ولبنان

وكما أشير سابقاً أن ترتيب الدخل في سورية حسب المستويات في المنطقة يتحسن عند استخدام أرقام الدخل المعدل إزاء الأسعار المحلية (المعادلة بمعامل القوة الشرائية). كما تبين كذلك أن توزيع دخل الفلسطينيين في سورية أكثر عدلاً مما هو عليه في المخيمات في الأردن ولبنان، وبالتالي فإن الأسعار المحلية المتدنية بضمها إلى التفاوت النسبي في الدخل المتدني، تأتي مجتمعة لتبين لنا أن أدنى مستوى وأقل عمق للفقر يتواجد لدى اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في أي من الدول المضيفة الرئيسية باستثناء فلسطين. (انظر جدول 10).



(23%) من الأسر و(27%) من السكان الذين يقعون دون خط الفقر في سورية هم ذوي نسبة فقر مرتفعة إلى حد ما. إلا أنه يبقى أقل بكثير من نسبة (31%) م(35%) من الأسر الفقيرة في المخيمات (والتجمعات) في الأردن ولبنان على التوالي. حيث أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع في سورية تشكل (5%) فقط في حين نجد هذه النسبة في لبنان تعادل ثلاث أضعاف مما هي عليه في سورية. وبالنسبة لتقدير عدد السكان، فإن عدد الأفراد ذوي فقر مدقع في سورية والبالغين (10.590 فرد) فهو تقريباً نصف عدد الأفراد ذوي فقر مدقع في لبنان (24340) وفي الأردن (17480).

إضافة إلى ذلك، نجد أن دخل الأسر ذوي الفقر المدقع ودخل الفقر في المنطقتين الأخريين: ففي سورية يصل معدل دخل الفقراء المدقعين ودخل الفقراء (29%) و(31%) دون خط الفقر مقارنة مع (42 و43%) في لبنان و(38 و36%) في الأردن.

إن أدنى تكاليف لازمة للقضاء على الفقر المدقع في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في سورية وإيصالهم فقط إلى خط الفقر تبلغ حوالي 300000 دولار أمريكي لمدة عام واحد.

ومن أجل الحد من الفقر وغيره من أنواع الفقر تبعاً لفرضيات، فسيكلف ذلك عشرة أضعاف تكاليف الحد من الفقر المدقع، أي حوالي 3000000 دولار أمريكي. إن تكاليف الحد من الفقر أعلى بكثير من تكاليف الحد من الفقر المدقع، ذلك أن خط الفقر أعلى بمرتين من خط الفقر المدقع وأن عدد الفقراء خمسة أضعاف عدد ذوي الفقر المدقع. إضافة إلى ذلك إن معدل نسبة الفجوة أعلى بقليل لدى الفقراء مما هي عليه عن خط الفقر المدقع لذوي الفقر المدقع.

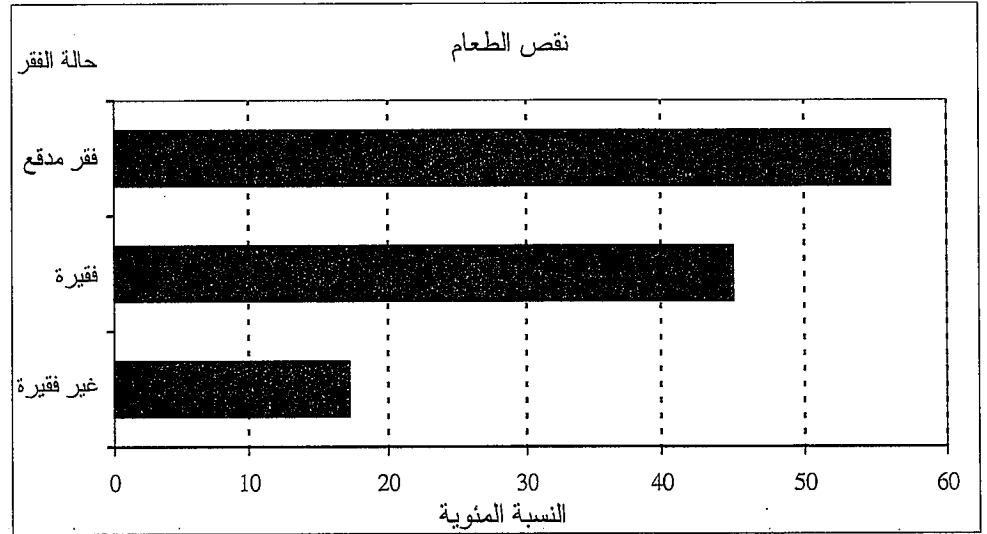
جدول رقم (10): الفقر والفقر المدقع في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في سورية ولبنان والأردن

مخيمات الأردن		مخيمات وتجمعات لبنان		مخيمات وتجمعات سورية		المتغيرات
فقر	فقر مدقع	فقر	فقر مدقع	فقر	فقر مدقع	
31 %	9 %	35 %	15 %	23 %	5 %	% من الأسر
36 %	10 %			27 %	6 %	% من الأفراد
36 %	38 %	43 %	42 %	31 %	29 %	نسبة الفجوة
11	3	15	6	7	2	فجوة الفقر
64150	17480			45850	10590	عدد السكان المقدر
7497800	1038000			3017000	303500	المبالغ اللازمة بالدولار للقضاء على الفقر والفقر المدقع بالحد الأدنى

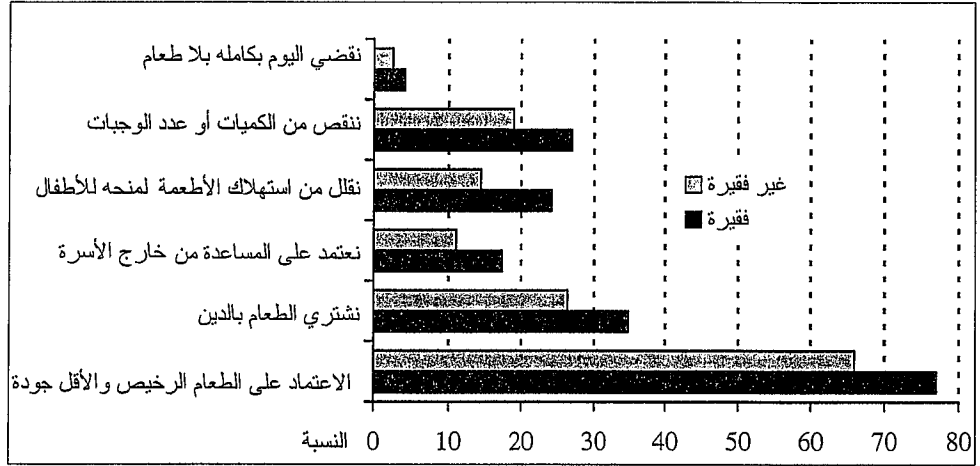
تعاني نصف الأسر الفقيرة من عدم وجود الطعام- يتغلب معظمهم على ذلك خلال استهلاك من الطعام ذو النوعية الأدنى

وعندما سئلت الأسرة فيما إذا عانت أو لم تعاني من نقص في الطعام أو الحاجة إلى المال لشراء الطعام خلال الشهر الأخير، فقد أجاب بنعم (55%) من ذوي الفقر المدقع و(45%) من جميع الفقراء. وبالمقارنة فإن (18%) من غير الفقراء قد عانوا نفس المعاناة. الافتقار للطعام يعني عدم وجود الطعام المفضل أو العادي حيث أن (4 إلى 5%) فقط من الذين بحاجة إلى الطعام صرحوا بأنه وبسبب نقص الطعام قد امتنعوا عن الأكل تماماً لبضعة أيام. والأكثر شيوعاً هو أن الذين أنقصوا عدد الوجبات اليومية أو حدوا من استهلاك البالغين للطعام أو طلبوا المساعدة من خارج الأسرة. إلا أنه من المألوف جداً أن يتم تعويض نقص الطعام من خلال تناول طعام أقل جودة، حيث يتبع هذه الاستراتيجية (65 إلى 75%) من أولئك الذين يعانون من هذا الوضع.

شكل رقم (4): نسبة الأسر التي تعاني من نقص في الطعام أو المال اللازم لشراء الطعام خلال الشهر السابق للمسح، حسب حالة الفقر



شكل رقم (5): الطريقة التي تصرف بها الأسر التي عانت من نقص الطعام خلال الشهر السابق ، حسب حالة الفقر



عدم التحصين الاقتصادي ذو نسبة عالية لدى الفقراء

#### المساعدة من خارج الأسرة أمان كبير

إضافة إلى مؤشرات الدخل والأمن الغذائي المقدم سابقاً، فقد سئل السكان الذين شملهم المسح عن إمكانية حصولهم على مبلغ بشكل مفاجئ باستخدام مدخراتهم كمتغير لأنهم غير محصنين اقتصادياً. إن عدم التحصين ليس مشابهاً للفقر بل يشير إلى المجازفة في أن تعاني الأسرة أو الفرد من الفقر على مر الزمن (البنك الدولي 2001:19) والذي بدوره يرتبط بعدد من المجازفات الاجتماعية الأخرى.

بالرغم من تمييز الفقر من حيث المفهوم، إلا أنه يرتبط كثيراً بنسبة عالية من عدم التحصين لأن فقر الدخل يحول دون ادخار العديد من الموجودات التي تخدم كتأمين إزاء حدوث أية مخاطر (كمدخرات في المصرف مثلاً، أو استثمار للممتلكات، أو تأمين رسمي) المصرف الدولي 2001:135.

وتمتزج النتائج فيما يتعلق بتوفير مقدار من الأمان إزاء خطر نقص الدخل في المستقبل لدى السكان الذين شملهم المسح. ونجد سؤالهم فيما إذا كان بمقدور الأسرة أن تحصل على مبلغ 5000 ليرة

سورية، أقل بقليل من 100 دولار أمريكي بشكل مفاجئ خلال أسبوع، فإن (65%) من ذوي الفقر المدقع و(57%) من الفقراء لا يستطيعون تأمين هذا المبلغ. (انظر الشكل 6).

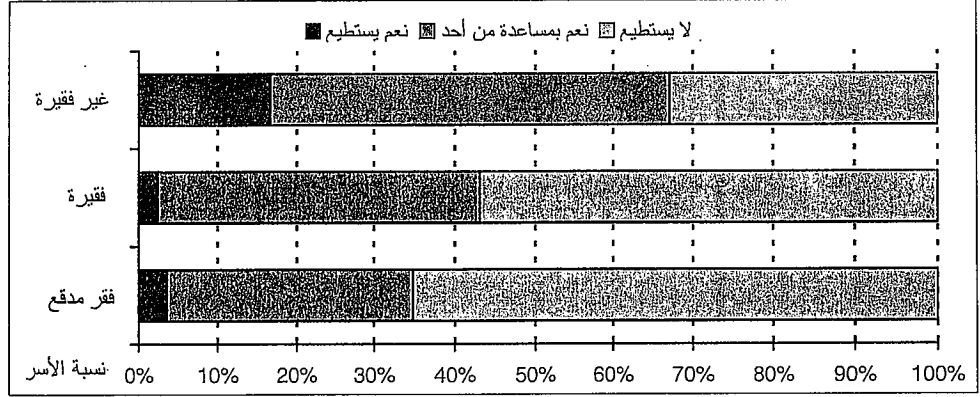
إلا أنه في الواقع وبما أن دخل الأسرة السنوي يبلغ فقط 46600 ليرة سورية لدى الفقراء و24900 ليرة سورية لدى ذوي الفقر المدقع فالنتيجة ليست مفاجئة. (عند إجراء المسح عام 2001)

نسبة قليلة جداً من الفقراء (31%) من ذوي الفقر المدقع و(41%) من الفقراء أوضحوا أن بإمكانهم جمع مبلغ 5000 ل.س خلال أسبوع بمساعدة أفراد من خارج الأسرة. وبافتراض أن هذا المبلغ الكبير نسبياً الذي نحن بصددده فقد نترجم هذه النتيجة بأنها دليل على التضامن بين سكان المخيمات.

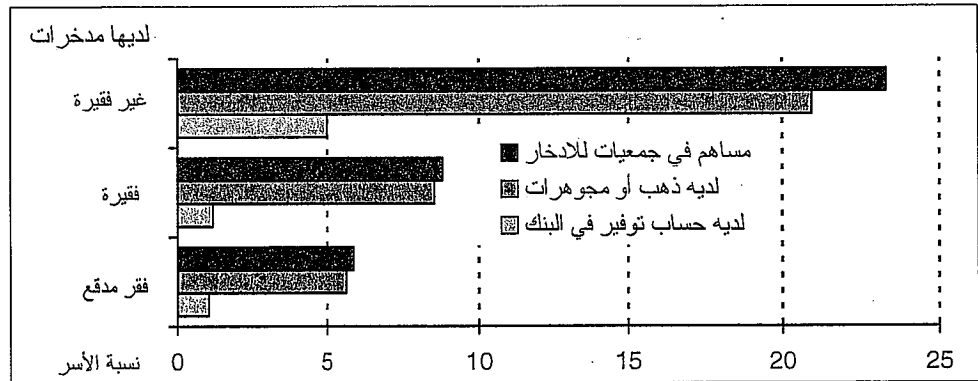
إن الحسابات المصرفية الرسمية ليست نوع من الادخار ذات الشأن لدى السكان الذين شملهم المسح، حيث أن عدد ضئيل (5%) لهم حساب في المصرف على مستوى غير الفقراء، إن استخدام المزيد من أنواع الادخار التقليدي في الذهب والمجوهرات والجمعيات غير الرسمية محدودة كذلك بالرغم من وجود اختلاف مميز تبعاً لحالة الفقر. (21% و23%) من غير الفقراء لديهم مدخرات في الجمعية أو يدخرون على شكل ذهب أو مجوهرات، مقارنة مع (9%) لدى الفقراء و(6%) لدى ذوي الفقر المدقع (من كلا النوعين).

إلا أن الافتقار إلى التأمين كنوع من الادخار، ينبغي أخذه كذلك بعين الاعتبار في ضوء الخطر البيئي على السكان اللاجئين. كما أن اللاجئين مؤهلين للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً أو بتمن رخيص وكذلك الحصول على مبلغ مالي معين كمساعدة في حال العوز والفقير من قبل الأتروا (كذلك هي الحال بالنسبة لسورية). أما الحاجة إلى تأمينات خاصة فهي ضمناً أقل من الحاجة لعدم وجودها أو بمستوى أدنى من هذه الخدمات المقدمة.

شكل رقم (6): إمكانية الحصول على مبلغ 5000 ل.س عند الحاجة، حسب حالة الفقر (n= 4887)



شكل رقم (7): نسبة الأسر التي لديها مدخرات حسب حالة الفقر (n= 4887)



لكن ليس معظم الفقراء محرومين مادياً

كما أنه لا ينبغي اعتبار أن نسبة المدخرات القليلة هي دليل على حرمان مادي رئيسي، فعلى سبيل المثال، يقتني (80%) من ذوي الفقر المدقع و(95%) من غير الفقراء الأثاث المنزلي الأساسي، كالبراد والغسالة والتلفاز، بينما القليل جداً من الأسر تمتلك جهاز البث عبر الأقمار الصناعية أو (الستلايت)، إلا أن أجهزة البث الأجنبية هذه يمتلكها ربع الأسر من الفقراء والأسر من ذوي الفقر

المدقع و(42%) من غير الفقراء، ومن جهة أخرى تعتبر السيارات من وسائل الترف والرفاهية حصراً تمتلكها نسبة (3 إلى 7%) من الأسر. أما بالنسبة للمواد التي تعتبر في العديد من الدول المتطورة الأخرى سلع للرفاهية والترف كالتلفاز مثلا، فيمكن تفسيرها بطريقتين: فمن المحتمل جداً أن يكون اقتناء هذه السلع مؤشراً بأن الفقر الذي يعانيه الفقراء في المخيمات والتجمعات اليوم لم يرافقهم طيلة حياتهم، حيث أنه ووفقاً لبيانات أخرى، تبين أن الأسر ذات الفقر المدقع خاصة قد أصبحت على هذه الحال إثر انخفاض المقدرة على كسب الدخل جراء حادثة معينة أو عملية ما وفي معظم الحالات يكون السبب هو التقدم في السن أو التدهور الصحي، وبالتالي ربما اقتنائهم التلفاز والغسالة قبل وقوع تلك الحادثة. إضافة إلى ذلك، ولدى العاملين من الفقراء خاصة قد يكون لدخل الفرد الضئيل في السنوات السابقة قوة شرائية بحيث مكنته من اقتناء الأثاث المنزلي الأساسي مثل جهاز التلفاز.

جدول رقم (11): نسبة الأسر التي تمتلك بعض الأجهزة والأثاث المنزلي، حسب حالة الفقر

الأجهزة والأثاث	فقر مدقع	فقيرة	غير فقيرة
ثلاجة	85	90	95
غسالة	79	87	92
تلفزيون	79	87	93
ستلايت	23	26	42
فيديو	3	7	15
سيارة أو شاحنة	*	3	7

\*حالات قليلة جداً

### لمحة موجزة عن الفقر

لا يوجد تمركز للفقر في منطقة معينة

إن تصنيف الفقر تبعاً للمتغيرات الجغرافية المختلفة لا يظهر تمركز جغرافي قوي للفقر. إلا أن المناطق الريفية تشهد مستوى عالي من الفقر أكثر من المناطق الحضرية بنسبة (27%) مقابل (20%)، كما أننا نجد اختلافات هامشية بين الغالبية العظمى من الأسر القاطنة في مخيمات دمشق. ولأن حجم العينة أدنى لدى مجموعة الأسر المقيمة في التجمعات فلا نستطيع أن نستنتج أن أدنى مستويات الفقر لدى هؤلاء مقارنة مع الأسر في المخيمات ذات أهمية إحصائياً.

جدول رقم (12): الفقر، حسب المناطق الجغرافية ومكان الإقامة

المنطقة	فقر متقع	فقيرة	نسبة المتساهلة في الفقر	نسبة الفجوة	خوة الفقر	حجم الأسرة	العدد غير المرجح
حضر-ريف	5	20	57	31	6	5.3	3050
ريف	6	27	43	32	8	5.8	1837
مخيم اليرموك	5	20	40	33	7	5.2	1632
المخيمات الأخرى	5	25	51	31	8	5.7	2682
التجمعات	3	21	9	27	6	5.5	573
مدينة دمشق	5	20	42	32	6	5.2	1774
ريف دمشق	6	29	33	32	9	5.9	958
الشمال	5	20	8	32	6	5.5	684
الغرب	4	21	10	29	6	5.3	982
الجنوب	5	26	7	30	8	6.4	489

#### الأسر التي تترأسها أنثى أفقر من الأسر التي يترأسها ذكر

غالباً ما تكون الأسر التي تترأسها أنثى هدفاً لتطبيق برامج الحد من الفقر بما فيها برامج الأثروا لحالات العسر الشديد وذلك بسبب الدخل المتدني ولأن نسبة الإعالة كبيرة. وكما تبين من الدراسة الخاصة بهذه الأسر في المخيمات والتجمعات في لبنان والمخيمات في الأردن (انظر اغست 2000)، فقد تبين ضرورة الاهتمام بهذه البرامج، حيث أن الغالبية العظمى من الإناث أرباب الأسر لا تعمل وبالتالي لا يوجد فرداً بديلاً يعمل لكسب الدخل والوضع مشابه لذلك لدى سكان المخيمات والتجمعات في سورية. (40%) من الأسر التي تترأسها أنثى لا يوجد فيها مشغل وبناءً عليه فإن (43%) منهم يعتمدون بشكل رئيسي على الدخل المحول لهم والمساعدات والإعانات.

أما بالنسبة للاجنئين في المخيمات والتجمعات في سورية، فإن الأسر التي تترأسها أنثى هي كذلك أفقر من الأسر التي يترأسها ذكراً. (الجدول 13).

بالرغم من أن الاختلاف هامشي إزاء الفقر عموماً إلا أن هناك مستوى عالٍ من الفقر المدقع لدى مجموعة الأسر التي ترأسها الإناث مقارنة مع مجموعة الأسر التي يترأسها الذكور وبالتالي فإن

التحويلات المالية الخاصة لمجموعة أرباب الأسر لا تستطيع تعويض الدخل المتدني بشكل خاص لأسرها.

إضافة إلى ذلك نجد أن الأسر التي رئيسها من الإناث أصغر بكثير من حيث معدل حجمها من الأسر التي يرأسها ذكراً. وبما أن أرقام الفقر لدينا مبنية على أساس دخل الفرد الثابت، فإن آخر معيار للدخل ينظم السلم الدرّجي وتركيبية الأسرة قد يزيد من الاختلاف بين نوعين من الأسر التي وجدناها هنا.

جدول رقم (13): الفقر، حسب جنس رب الأسرة

العدد غير المرجح	حجم الأسرة	فجوة الفقر	نسبة الفجوة	نسبة المساهمة في الفقر	فقيرة	فقر متدفع	جنس رب الأسرة
634	1.4	10	39	15	26	10	أنثى
4253	5.7	7	30	85	22	4	ذكر

أعلى نسبة للفقر في مرحلة رعاية الطفل الأولية من حياة الأسرة

وعلى غرار ما تم استنتاجه تماماً في الدراسة الخاصة بالفقر في مخيمات الأردن والمخيمات والتجمعات في لبنان، فإن نسبة الفقر أعلى لدى مجموعة الأسر التي يتراوح عمر رب الأسرة فيها بين 36-45 سنة.

إلا أن أكبر معدل نقص عن خط الفقر يوجد لدى مجموعة الأسر الفقيرة التي رب الأسرة فيها أكثر تقدماً في السن، وإن التفسير المحتمل لوجود نسبة عالية من الفقر لدى المجموعة التي يتراوح سن رب الأسرة فيها بين 35 و45 سنة هو أن الأسرة في هذه المرحلة تنجب كل الأطفال مباشرة بحيث أن معظم أو جميع الأطفال هم دون سن البلوغ ويقومون لدى الأسرة مما يؤدي إلى نسبة عالية في الإعالة ودخل متدني للفرد.



جدول رقم (14): الفقر، حسب عمر رب الأسرة.

عمر رب الأسرة	فقر مدقع	فقير	نسبة المساهمة في الفقر	نسبة فجوة الفقر	فجوة الفقر	حجم الأسرة	العدد غير المرجح
أعلى من 35	4	18	20	30	5	4.4	1182
45-36	6	28	36	31	9	6.0	1410
55-46	5	22	19	32	7	6.8	948
65-56	4	20	13	32	6	5.9	763
+66	7	23	12	35	8	3.9	584

### الغالبية من الأسر الفقيرة تعاني من مشاكل صحية

(34%) من جميع الأسر الفقيرة لديها فرد أو أكثر يعاني من أمراض حادة لذا من الصعوبة بمكان ترك الأسرة بدون مساعدة. (جدول 15). كما أن (19%) من الأسر الفقيرة لديها فرد أو أكثر يعاني من أمراض مزمنة، ويشكل إجمالي هناك نسبة (53%) من الأسر الفقيرة التي لديها أفراداً يعانون من مشاكل صحية مزمنة أو حادة. ومن بين الأسر التي لديها على الأقل فرد واحد يعاني من إحدى المشاكل الصحية الخطيرة، فإن (31%) من هذه الأسر تقع دون خط الفقر و(10%) تقع دون خط الفقر المدقع، مع مقارنة مع (19% و4%) من الأسر التي لا تعاني من أية مشكلة صحية. كما أن الفقراء الذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة هم ذوي دخل أدنى من الفقراء الذين لا يعانون من مشاكل صحية. ومن الجدير بالذكر وعلى عكس ما تم استنتاجه من المسح الذي أجرى في لبنان والأردن فإنه لا يوجد اختلاف يذكر في نسبة فجوة الفقر بين مجموعة الأسر التي لا تعاني من مشاكل صحية وتلك التي تعاني من مشاكل صحية.

جدول رقم (15): الفقر، حسب المشاكل الصحية التي تعاني منها الأسرة

المشاكل الصحية في الأسرة	فقر مدقع	فقير	نسبة المساهمة في الفقر	نسبة فجوة الفقر	فجوة الفقر	حجم الأسرة	العدد غير المرجح
لا يوجد مشاكل صحية	4	19	47	29	6	5.3	2757
مشاكل صحية	4	23	19	28	7	5.8	934
مشاكل صحية خطيرة	10	31	34	36	11	5.7	1196

## ترتبط المستويات العليا للفقير بنسب إعالة مرتفعة

إذ أن هناك علاقة إيجابية قوية بين نسبة الإعالة لدى الأسرة والفقير. (الجدول 16)، حيث أن الفقر يتضاعف بدءاً من الأسر التي ليس لديها أفراداً لإعالتهم إلى مجموعة الأسر التي لديها نسبة إعالة أعلى من الصفر وأقل من النصف. ويتفاهم الفقر لدى الأسر التي لديها المزيد من الأفراد لإعالتهم أكثر من المعيلين حيث تبلغ نسبتهم (42%) أي عندما تتجاوز نسبة الإعالة 3/2 (أي عندما يكون عدد الأفراد الذين يحتاجون للإعالة ضعف أو أكثر من عدد البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة).

جدول رقم (16): الفقر، حسب نسبة الإعالة في الأسرة

نسبة الإعالة	فقر مدفع	فقره	نسبة المساهمة في الفقر	نسبة الفجوة	فجوة الفقر	حجم الأسرة	العدد غير المرجح
0	2	12	8	28	3	3.9	776
بين 0 و 1/3	4	20	24	31	6	6.0	1332
بين 1/3 و 1/2	4	20	21	31	6	5.6	1191
بين 1/2 و 2/3	6	30	31	30	9	5.9	1157
بين 2/3 و 1	15	42	16	38	16	5.2	431

## يخفف الأقارب والمقيمين في الدول ذات الأجور المرتفعة من نسبة خط الفقر

حيث يتوقع أن يخدم وجود قريب أو أكثر في الخارج كشبكة أمان ضد الفقر، خاصة إذا كان هذا القريب يقيم في دولة ذات أجور مرتفعة، فمن المحتمل أن يجني القريب المزيد من الأموال (إذا كان يعمل في دولة ذات أجور مرتفعة) أكثر من غيره من أفراد الأسرة المقيمين في سورية، ويتوقع أن يسهم ببعض من ماله عند الضرورة. كما أن القريب لا يتأثر بالحوادث أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من المحن التي قد تخفض من دخل الأسرة في الوطن الأم. إن العلاقة بين الفقر والموارد المالية المقدمة من الأقارب في الخارج هي علاقة معقدة بشكل خاص لأن الأسباب والتأثيرات متداخلة جداً. إن وجود قريب يتقلد منصباً ناجحاً في دولة ذات أجور مرتفعة يستلزم نوع ومستوى من الموارد

المالية- كالتعليم ونفقات السفر وترتيبات تأشيرة السفر- لدى أسرة المهاجر التي لا تتواجد لدى العديد من الفقراء.

إضافة لذلك فإن المساعدات المالية التي يقدمها الأقارب المقيمين في الخارج، قد لا تعطي الأرقام الثابتة للفقير والسبب في ذلك بأن تكون هذه الموال قد استخدمت لأغراض طارئة من قبل الأسرة، كالتنفقات الصحية أو النفقات الاجتماعية وبالتالي هذه الأموال المحولة لا تعكس مستوى دخل الأسرة العادي. وقد أشارت المسوح التي أجريت في لبنان والأردن إلى هذه الميكانيكيات.

وتؤكد النتائج أن (55%) من الأسر التي لديها أقارب في الخارج تعاني من أدنى معدل من الفقر. حيث أن الخطر يكون أدنى لدى الأسر ذات الأقارب المقيمين في دول ذات أجور مرتفعة كالخليج والدول الغربية ويكون معدل الفقر لدى هذه المجموعة بنسبة (16%) مقارنة مع (26%) من الأسر التي ليس لديها أقارب يقيمون في دول ذات أجور مرتفعة. إلا أن الأرقام تشير كذلك إلى أن الأقارب في الخارج لا يشكلون ضماناً ضد الفقر. ومن الجدير بالذكر، أن (22%) من الأسر التي لديها أقارب في الخارج و(27%) من الأسر التي لديها أقارب في دول ذات أجور مرتفعة. هذه النسب فقط من الأسر تتلقى أي تحويل نقدي، ونجد نتيجة معاكسة لذلك عندما ننظر للعلاقة بين التحويلات النقدية الداخلية والفقير، فإذا كانت الأسر تتلقى هبة ومساعدة من الأقارب والأصدقاء في الداخل، فذلك نظراً لوجود حاجة خاصة. وفي الواقع، وبينما نجد أن معدل تحويل التحويلات النقدية الخارجية موجهة بقوة لصالح غير الفقراء إلا أن توزيع التحويلات النقدية الداخلية منصف جداً، وكمعدل فإن الأسر غير الفقيرة تتلقى 3720 ليرة سورية كتحويل نقدي خارجي في السنة مقارنة مع 785 ليرة سورية للفقراء. وتنتقل الأسر غير الفقيرة بمعدل 3000 ليرة سورية في العام كتحويل نقدي داخلي مقارنة مع 2300 ليرة سورية للأسر الفقيرة إلا أن كلا النوعين هما ذوي أهمية هامشية بالنسبة للدخل الإجمالي، فعلى سبيل المثال، يحتل التحويل النقدي الداخلي (5%) فقط من مجمل دخل الفقراء.

جدول رقم (17): الفقر، حسب وجود أقارب للأسرة في الخارج

العدد غير المرجح	حجم الأسرة	نحوه الفقر	نسبة الفجوة	نسبة المشاهمة في الفقر	فقيرة	فقر متبع	وجود أقارب للأسرة في الخارج
2720	5	6	31	46	19	5	نعم يوجد
2166	6	9	32	54	27	6	لا يوجد
1747	5	5	31	25	16	4	يوجد أقارب في دول ذات رواتب عالية
3140	6	8	32	75	26	6	لا يوجد أقارب في دول ذات رواتب عالية

جدول رقم (18): الفقر، حسب التحويلات للأسرة

التحويلات للأسرة	فقر مدقع	فقيرة	نسبة المساهمة في الفقر	نسبة الفجوة	فجوة الفقر	حجم الأسرة	العدد غير المرجح
تحويلات خارجية	3	14	8	28	4	5	668
لا يوجد تحويلات خارجية	6	24	92	32	8	6	4219
تحويلات داخلية	7	26	24	32	8	5	1043
لا يوجد تحويلات داخلية	5	22	76	31	7	6	3844

## عدم وجود أفراد عاملين لدى الأسرة يشكل خطراً يؤدي إلى الفقر

حيث أن معظم الأسر التي ليس لديها أفراداً عاملين معرضة للفقر. (الجدول 19). معظم خطر الفقر هو للأسر التي فيها فرد أو أكثر عاطل عن العمل. ففي هذه المجموعة التي تمثل (7%) من جميع الأسر فإن (46%) فقراء و(24%) مدقعين. هذه المجموعة تختلف كثيراً عن مجموعة الأسر التي لا يوجد فيها أفراداً ناشطين اقتصادياً والتي هي أسر صغيرة تتألف تقريباً من أفراد مسنين.

ولكن كما هو الحال في مخيمات لبنان والأردن، فإن العمل ليس ضماناً ضد الفقر. وعلى العكس فإن الغالبية العظمى (78%) من الأسر الفقيرة لديها أفراداً عاملين. والعكس صحيح فإن كل خامس أسرة لديها أفراداً عاملين تقع تحت خط الفقر. إلا أن قلة منهم تقع دون خط الفقر المدقع.

جدول رقم (19): الفقر، حسب عمالة أفراد الأسرة

حالة العمل	فقر مدقع	فقيرة	نسبة المساهمة في الفقر	نسبة الفجوة	فجوة الفقر	حجم الأسرة	العدد غير المرجح
على الأقل يوجد فرد مشغول	3	20	78	28	6	5.8	4259
على الأقل يوجد فرد عاطل عن العمل ولا يوجد أي مشغول	24	46	7	48	22	4.8	171
لا يوجد فرد ضمن قوة العمل	16	37	15	41	15	3.1	455

الأسر التي تعتمد على التحويلات النقدية معرضة لخطر الفقر بنسبة عالية

يقدم (الجدول 20) دليلاً على ملاحظتنا بأن الدخل من الأجور لدى الأسرة هو الأساسي الذي يحول دون حدوث فقر مدقع إلا أنه ليس ضماناً ضد الفقر. كما أن الأسر التي تعتمد بشكل رئيسي على الدخل من الأجور- ذات معدل فقر أدنى من تلك الأسر التي تعتمد بشكل رئيسي على دخل العمل للحساب الخاص.

جدول رقم (20): الفقر، حسب المصدر الرئيسي للدخل لدى الأسرة

العدد غير المرجح	حجم الأسرة	فجوة الفقر	نسبة الفجوة	نسبة المساهمة في الفقر	فقر مدقع	فقر	المصدر الرئيسي للدخل
3061	8.5	5	27	54	19	3	أجور ورواتب
1016	5.6	8	32	22	24	6	العمل للحساب الخاص
637	3.7	16	42	21	38	17	التحويلات
173	5.2	6	34	3	18	5	الملكية ومصادر أخرى

يرتبط العامل المحدد الرئيسي للفقر بإعالة الأسر اقتصادياً

أخيراً تم اقتراح نموذج الانحدار اللوجستي من أجل دراسة التأثيرات الصافية على الفقر تبعاً للمتغيرات التي تمت دراستها بطريقة المتغيرات الثنائية في الأقسام السابقة. يستخدم نموذجنا الخاص بالانحدار اللوجستي للفقراء مقابل غير الفقراء كمتغير تابع ويتضمن متغيرات تم تفسيرها في القسم الخاص بالفقر كمتنبأ عن الفقر. مرة ثانية، نختبر نموذجين: النموذج الأول ويتضمن كل الأسر، بينما يتضمن النموذج الثاني الأسر التي لديها أفراد مشغولين فقط. أشار القسم الخاص بالفقراء سابقاً إلى علاقة قوية بين الفقر والمتغيرات المرتبطة بالإعالة والتي تم تعريفها بشكل موثق. يوجد علاقة قوية وإيجابية بين نسبة الإعالة لدى الأسرة وخطر تعرضها للفقر. ويزداد هذا الخطر ويتفاقم خاصة في المرحلة التي يكون فيها لدى الأسرة عدد المحتاجين للإعالة أكثر من البالغين بين (15 و64 سنة) أي أن نسبة المحتاجين للإعالة أكثر من 0.5. ويرتبط تأثير قوي مماثل بالمتغيرات ذات الشأن "نسبة العمالة" التي هي نسبة عدد الأفراد العاملين لدى الأسرة مقابل حجم الأسرة الإجمالي.

إن تحسين عبء الإعاقة على شكل إنجاب قلة من الأطفال أو زيادة المشاركة في القوى العاملة أو كليهما- يسهم بشكل كبير في تخفيض نسبة الفقر.

كما أن المرض الذي يزيد من عبء الإعاقة بصورة مباشرة وغير مباشرة يسهم كذلك بزيادة نسبة خطر الفقر. أما فيما يتعلق بشبكة الأسرة فإن النتائج متنسبة كثيراً؛ إذ أنه بالرغم من أن وجود قريب في دولة تمنح رواتب مرتفعة يخفض من خطر الفقر (وهذا لا يحدث إذا كان القريب في دولة تمنح رواتب متدنية) إلا أن استلام التحويل النقدي من الخارج هو مصدر قد يكون حيوياً لرفاهية الأسرة في المنزل، ذلك أن الحركة الاقتصادية لهذا المورد المالي تكون بمثابة عامل للحاجات الفعلية، وبذلك تصبح علاقتها بالفقر سلبية. أما التحويل النقدي الداخلي، فليس له هذا التأثير الكبير في هذا النموذج. إلا أن رئاسة الإناث للأسر ليس لها تأثير مستقل كبير على الفقر بغض النظر عن أن أعلى نسبة لمعدل الفقر نجدها لدى تلك المجموعة مقارنة مع الأسر التي يتولى رئاستها الذكور. وبمعنى آخر، إن الظروف الأخرى التي تتساوى لدى الجنسين من أرباب الأسر لا تؤثر على حالة الفقر.

ومن جهة أخرى، إن تلك الظروف ليست متساوية لدى الجنسين والتي ينجم عنها اختلاف في معدلات الفقر. كما تشمل المنطقة كذلك كمتغير ضابط ويؤكد النتيجة التي تم اكتشافها في الدراسة، وهي أن ريف دمشق والمناطق الجنوبية تظهر زيادة في مخاطر الفقر.

إن تأثير نسبة الإعاقة في الأسرة على الفقر يصبح قوياً عندما ننظر فقط إلى الأسر التي لديها فرد أو أكثر يعملون، وكذلك هناك تأثيرات محتملة للقطاعات الاقتصادية التي يعمل بها المشغولون في الأسرة على مستويات الفقر تعرض الأسرة للفقر ومن جهة أخرى، إن عمل أحد أفراد الأسرة لدى المنظمات السياسية والاجتماعية والتي يشار إليها بالمنظمات الشعبية، ترتبط بزيادة طفيفة إزاء التعرض لخطر الفقر. أخيراً، بالرغم من أن الاختلاف ثانوي، إلا أن عمل الفرد لدى القطاع العام يخفض من نسبة التعرض للفقر بشكل أكبر من الفرد الذي يعمل لدى القطاع الخاص.

## خاتمة

إن الفقر لدى سكان المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية، أقل شدة وأقل وطأة مما هو عليه لدى سكان المخيمات في الأردن أو في مخيمات وتجمعات لبنان، ذلك عندما نقيسه تبعاً لتعديل تقديرات قوة الشراء الدولية. استنتجت دراسة وضع الفقر والدخل لدى مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في سورية العديد من التشابه مع وضع اللاجئين في الأردن ولبنان والتي تم تغطيتها في المسوح السابقة. حيث أن الغالبية العظمى - حوالي 8 أسر من أصل عشرة يكسبون عيشهم من عملهم. كما أن الغالبية من هذه الأسر لهم دخلهم من الأجور والرواتب النظامية، والأقلية يكسبون دخلهم من أعمالهم لحسابهم الخاص. بينما الأقلية من الأسر تحصل دخلها من التحويلات النقدية، ويأتي المورد المالي الأكبر من القطاعات الخاصة ويكون العمل في الأثروا الثاني من حيث الأهمية. وتشكل التحويلات والإعانات للأسرة المصدر الرئيسي للدخل لحوالي (13%) من مجمل الأسر، وبالغالب يكون أرباب هذه الأسر من المسنين كبار السن. وبالنسبة للفقر كذلك، هناك العديد من التشابه بين المخيمات وتجمعاتها في سورية ولبنان والأردن.

إن غالبية الفقراء - حوالي (20%) هم بلا عمل أو متقاعدین وقسم كبير منهم يقع تحت خط الفقر المدقع. والخصائص الأساسية التي تتميز لها هذه المجموعة هي التقدم في السن والتدهور الصحي. بالرغم من أن غالبية الفقراء لديهم في أسرهم أفراداً يعملون، إلا أن نتائج عملهم متدني بحيث يؤدي عبء الإعاقة المادية إلى جعل العديد منهم تحت أو فوق خط الفقر مباشرة. ويتشكل عبء الإعاقة نتيجة إرتجاب العديد من الأطفال وتدني مشاركة المرأة في القوة العاملة وكذلك من خلال انخفاض القدرة على العمل بسبب المشاكل الصحية.

إن النظام المكثف نسبياً للإعانة الخاصة بالسلع والخدمات في الاقتصاد السوري بالإضافة إلى توزيع متساوي كثيراً للدخل لدى سكان المخيمات وتجمعاتها يسهم بمستوى مرتفع للدخل وإلى نسبة أدنى من الفقر مقارنة مع نظرائهم في الأردن ولبنان. وبافتراض الوضع الإقليمي غير الملائم الذي تتمتع به سورية نظراً للنتائج القومي الإجمالي والنمو الحديث له، فإن هذه النتيجة هامة. وهي موضع فخر للسياسة السورية إزاء معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة المواطنين السوريين مع احتفاظهم بجنسيتهم.